

## حديث صحافي للناطق السابقة باسم الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام\* بشأن انسحابها من الحياة السياسية وتفرغها لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان القدس، 1993/12/23.\*\* [مقتطفات]

[.....]

■ أعلنت قبل أسابيع انسحابك من الحياة السياسية وتفرغك لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. هل هي استقالة من الوفد الفلسطيني أم إقالة؟

□ الحقيقة هي أنه بتوقيع اتفاق واشنطن وتشكيل لجان العمل والتفاوض لم يعد الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات موجوداً. والوفد كما عهدناه انتهى دوره وتحول مجموعة من الأفراد بإمكانها أن تعمل حسب كفاءاتها والمكان الذي ترتئيه مناسباً. هناك بالطبع قرار سياسي يحدد أين تذهب الكفاءات التي كانت في الوفد التي اكتسبت الخبرة، وفي الوقت نفسه فإن القرار النهائي يبقى للشخص نفسه إذا أراد أن يشارك وأين. أنا شخصياً منذ واشنطن أفكر في ما أريد أن أفعله بالنسبة إلى قناعاتي وضميري وانتمائي الفكري والحضاري والسياسي. بالإضافة إلى ذلك من الصعب الحديث عن إقالة أو استقالة، علماً أنه لم يكن هناك تعيين رسمي أو توظيف بل كانت مهمة تلك التي كنا نقوم بها، والعمل في الساحة السياسية ككل لم يكن في شكل وظيفة رسمية وإنما كان عبر استقطاب كفاءات لمراحل معينة وأنا عملت في مرحلة طويلة [.....].

[.....]

■ من يتحمل مسؤولية هذه التمييز، هل هو رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات شخصياً؟  
□ أنا أفضل الابتعاد عن تحميل الأفراد مسؤوليات وأعتبر الأمر مسؤولية جماعية [.....].

[.....]

■ الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان قلت إنها هيئة مستقلة. ما مدى استقلالية حنان عشراوي عن السلطة الفلسطينية؟

□ أنا اعتبرت نفسي طيلة حياتي مستقلة وملتزمة القضية الوطنية وبانتمائي إلى هذا الشعب، العمل الذي كنت أقول به يرتفع عن المستوى الفئوي المحض والمصلحة الذاتية والأنية. إنه عمل ضمن منظور أهم وأكثر صدقاً ربما أيضاً. فما سمي الهيئة العليا لحقوق الإنسان وما سميته أنا الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هو بصراحة نوع من الرقيب على الدولة أو على السلطة. هناك متطلبان قد يظهران كأنهما متناقضان: أولاً يجب أن يكون لهذه الهيئة أساس وقاعدة ومنطلق قانوني في التشريع لأنها تحتاج إلى صلاحيات للتدخل والمساءلة والوصول إلى بصلاحيات هذه الهيئة. وفي الوقت نفسه يجب أن تكون هذه السلطة مستقلة كلياً أي غير خاضعة للسلطة وغير معينة من قبلها وإلا حصل تضارب في المصالح. والأساس القانوني الوحيد الذي لدينا الآن إضافة إلى الأساس الأخلاقي والرأي العام هو المرسوم الرئاسي الذي يلزم السلطة بقبولنا والاعتراف باستقلاليتنا وحرمتنا في العمل وفي الوقت نفسه مستقلين بمعنى أننا غير خاضعين للسلطة وغير معينين من قبلها ومصادر التمويل مستقلة ومتنوعة والقرار يتخذ داخلياً وأن مجلس المحافظين هو مجلس مستقل له صدقيته ونزاهته وقدراته.

\* حنان عشراوي.

\*\* "الحياة" (لندن)، 1993/12/24. وقد أجرت الحديث ربي الحصري.

■ **قد يقول البعض في المستقبل حتى من الداعمين لهذا المشروع الآن: من الذي فوّض هؤلاء الأشخاص القيام بهذا العمل؟**

□ نحن حصلنا على توقيع ياسر عرفات بأن هذه هي الهيئة العليا المبادرة من أجل تفادي خلق بديل أو تشكيل آخر أو تعيين أشخاص آخرين [...] .

■ **ذكرت رقابة الهيئة على السلطة. ألا تخشين أن تتحول إلى رقابة للسلطة على الهيئة؟**

□ في التعريف القانوني يمكن لهيئة مثل هذه أن تكون رقيباً على السلطة لأن لا مصالح ذاتية لها بينما ليس بإمكان السلطة أن تكون رقيباً أو تتدخل في عمل هذه الهيئة. فهناك بعد قانوني وبعد أخلاقي وهناك أيضاً الإعلام والرأي العام. أنا لدي ثقة بأن الشعب الذي لديه رؤية وقدرة نقدية وقدرة على التعبير والعمل الديمقراطي الذي يحترم نفسه هو أفضل رقيب على السلطة.  
[.....]

■ **ما الفرق بين الهيئة ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الموجودة؟**

□ الفرق الأساسي أن الهيئات الموجودة غير الحكومية وشعبية ومهامها وصلاحياتها تأتي من الخارج ومن دون مساءلة مباشرة للسلطة. هناك رأي عام تتوجه إليه ومحاولة الضغط على السلطة ولكن نحن استطعنا الحصول على اعتراف رسمي أي إلزام السلطة بالمساءلة والمصارحة والتدخل والوصول إلى المعلومات وكشف الإخلالات والنواقص ومطالبة السلطة المباشرة بتعديلها والحق بالظهور علناً ما يمنحنا صلاحيات أكثر. نحن ليست لدينا أي محاولة أو أي نيات لتكرار عمل المؤسسات الأخرى أو الضغط عليها أو لضمها أو لأخذ مكانها. هناك تراث عالمي وهذه الهيئة القانونية تملك صلاحيات وإذا لم تحترمها الدولة أو السلطة تفقد صدقيتها عالمياً.

■ **أحياناً يشعر المرء بنوع من الاستياء أو المرارة لديك فهل تعتقد أن القيادة الفلسطينية أوفتكم حقك؟**

□ لم أفكر في هذا السؤال من قبل. فماذا يعني أن يأخذ الشخص حقه. إذا كان الإنسان يعمل كي يأخذ مقابلاً أو يقولوا له شكراً أو يدفعوا له ثمناً فلم يكن هذا الهدف أبداً من كل عملي. لم أتوقع يوماً لا شكراً ولا تقديراً. بالطبع أي شخص يظهر في الساحة العالمية لا سيما إذا كان امرأة يخلق في المقابل الكثير من ردود الفعل ومحاولات تقويض عمله والتقليل من قيمته وهذا حصل على مستويات عدة. أنا لم أهتم بمحاولات الهدم والتشهير التي حصلت ولم أنتظر تقديراً أو شكراً أو مكافأة. لا يوجد اعتراف لما قمت به ولم يقل أحد شكراً ولم يقل أحد عملت أكثر مما حدد واجبك. لأنني بالفعل عملت ليلاً ونهاراً ولكن في الوقت نفسه لدي شعور بالرضى الذاتي لأنني عملت أقصى ما استطعت وقدمت أكثر ما أستطيع وقمت بمهمة صعبة جداً وفي ظروف صعبة جداً. هناك اعتراف شعبي من قبل الناس العاديين لا سيما النساء وهذا مهم بالنسبة إليّ. هناك أيضاً الذين شعروا بالتهديد لمصالحهم أو مواقفهم أو مناصبهم وهؤلاء مهما فعلت سيشعرون دائماً بالتهديد لأنهم لا يملكون الثقة ويستمدون الثقة عن طريق هدم غيرهم وهذا موجود في كل المجتمعات. والطريقة الوحيدة لتبرير مستوى عملهم هي عبر مهاجمة مستوى عمل أصعب من مستواهم. وهذا حصل كثيراً وحاولت أن أجعله موضوعاً شخصياً ولكن كان من الصعب عمل ذلك. ما كان يؤسفني أن زملاء لي بدل أن يستغلوا وقتهم مع الإعلام العالمي للحديث عن القضية كانوا يهاجمون بعضهم البعض أو يهاجمونني فنظرت إلى الأمر كمستوى رخيص جداً وفضلت أن لا أسمع [...] .  
[.....]

■ **هل تفكرين بدور سياسي خلال المرحلة الانتقالية؟**

□ هناك خلط في هذه المرحلة. فالسلطة الوطنية ستكون مؤلفة من لجنة تنفيذية وشخصيات وطنية من الداخل أي نوع من الوزارات أو الحكومة فكيف يمكن تعريف دور مجلس منتخب ضمن هذه السلطة يفترض أن يكون منتخباً من كل الأراضي المحتلة وأين ستكون سلطاته وصلاحياته وما علاقته بالسلطة الوطنية. هذه أمور ليست واضحة بعد، أنا شخصياً لو سئلت حالياً فما زال ردي أن ليس لدي أي طموحات أو أي أطماع أو تصور لأن أدخل في أي سلطة. إذا برزت إمكانية لعملية ديمقراطية حقيقية في المستقبل ضمن انتخابات حرة وديمقراطية

ورأيت أن هناك حاجة لي وأن لديّ الرغبة في ذلك فهذا ممكن. ولكن لن أقول ذلك الآن، الآن وفي وضعي الذهني الحالي أستبعد ذلك ولكني لا أقول مستحيل. فلا أعرف كيف ستكون الأوضاع في المستقبل.  
[.....]

### ■ ما رأيك باتفاق أوسلو مقارنة بالمفاوضات التي كنت تشاركين فيها في واشنطن على مدار عامين

#### تقريباً؟

□ في البداية صُدمت عندما قرأت الاتفاق واتهمني البعض بالسوداوية، هناك إيجابيات بالطبع، مثل الاعتراف بمنظمة التحرير والإقرار بقضايا تتعلق بالوضع النهائي والإقرار بالترابط وتنفيذ 242 ولكن توجد قضايا تنفي المبدأ الذي تقرّ به. قضية الموافقة على بقاء المستوطنات في المرحلة الانتقالية هي في رأيي أكبر نقطة ضعف في الاتفاق. عندما كنّا نحن نتفاوض في واشنطن، كنا نصرّ على أنه يجب التفاوض في المرحلة الانتقالية على بدء تفكيكها. حتى لو قبلنا أن تبقى مرحلياً فعلى الأقل يجب أن يكون هناك التزام بوقف امتدادها وتحديدها وتحديد من يسكن فيها ووقف كل النشاطات الاستيطانية بما في ذلك البنية التحتية والشوارع وتحديدها جغرافياً. لا مجال للمقارنة الآن بين ما جرى في أوسلو وما كنا نقوم به في واشنطن ولكن الأكد أننا في واشنطن قدمنا برنامجاً تصعيدياً ولا يحمل أي تنازلات. ربما لم يكن واقعياً برغم اتهام المعارضة لنا بأننا نتنازل عن أمور كثيرة ولكن الاتفاق في حد ذاته حل وسط. ولو كنا نريد تقديم تنازلات لتوصلنا بالفعل إلى اتفاق قبل ذلك بكثير، وعدم وصولنا إلى اتفاق سابقاً سببه أننا تمسكنا بموقفنا من البداية وذلك لأسباب عدة بعضها مبدئي وذاتي وبعضها سياسي، أي أن القيادة السياسية لم تكن تسعى إلى حلول وسط في المفاوضات لأن المفاوضات الحقيقية يجب أن تجري ما بين الممثل الشرعي الوحيد وبين إسرائيل. ومن سلبيات الاتفاق أيضاً تجزئة القضية والفصل بين الشعب والأرض.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)